

الرقم:
التاريخ:
المشروعات:
الموضوع:

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية الدعوة والإرشاد
وتوعية الجاليات بالبصر



"سياسة وإجراءات خاصة بالمشروعات"

جامعة الدعوة بالبصر
Association of Advocacy in Basr

الرقم:
التاريخ:
المشروعات:
الموضوع:

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية الدعوة والإرشاد
وتوعية الجاليات بالبصر



لائحة المشتريات

المادة الأولى

تهدف هذه اللائحة إلى وضع إجراءات موثقة للأتي:
تطابق الأصناف الموردة للمتطلبات المحددة.
وضع معايير اختيار الموردين
تقييم الموردين المعتمدين.

المادة الثانية

تسري أحكام هذه اللائحة على كافة عمليات الشراء والتعاقدات والأعمال والخدمات التي تتطلبها حاجة العمل بالجمعية.

المادة الثالثة

تعتبر إدارة المشتريات بالجمعية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن تنفيذ عمليات الشراء لتوفير احتياجات الجمعية من أصول ثابتة ومستلزمات و خدمات أخرى، وتعتبر إدارة المشتريات مسئولة عن تتبع التنفيذ إلى أن تصل الأصناف المطلوبة إلى الجمعية أو أتمام الأعمال المتعاقد عليها طبقاً للشروط المتفق عليها.

المادة الرابعة

تطبيق لائحة وقواعد وسياسات الشراء والتوريد والتأجير لكافة أنشطة الجمعية وإدارتها.

اتباع إجراءات الشراء الواردة بدليل الشراء والتقييد بها.
متابعة عمليات التوريد بدقة والاحتفاظ بسجلات منتظمة ومتابعة دقيقة من خلال الحاسوب الآلي.

المشاركة في استلام الوارد من المواد واللازم للتأكد من مطابقتها للمواصفات والكميات الواردة بأمر الشراء المعد من قبل القسم المعنى

الشراء بأفضل الأسعار وأفضل الأوقات والمفاوضة على ذلك. الاحتفظ بعلاقات ممتازة مع الموردين والاحتفاظ لهم بسجلات وافية وكافية عن تعاملات الجمعية معهم.

دراسة أسعار التوريد بصفة مستمرة من كل مورد لاستخدامه عند إعادة الطلب. تسعير الوارد على أساس التكلفة الحقيقة للشراء مع تقدير المصارييف العامة (نقل - تخليص الخ..)

مراقبة الشراء المحلي بواسطة المندوبين ومحاسبتهم
إعداد ومتابعة خطط الشراء السنوية.

المادة الخامسة

بعد إدارة المشتريات سجلاً بأسماء الموردين للأصناف التي تحتاجها الجمعية والذين يتميزون بالقدرة والكفاية والسمعة الطيبة ، ويجب عليها تحديث هذا السجل سنوياً.

المادة السادسة

لا يجوز بأي حال من الأحوال تجزئة المشتريات أو الأعمال أو الخدمات بغرض تغيير طريقة الشراء أو التعاقد لأداء الأعمال أو الخدمات.

المادة السابعة

يكون شراء المستلزمات بقصد الوفاء بمتطلبات الجمعية وبمراجعة حدود التخزين المناسبة والاعتمادات المخصصة لذلك بالموازنة التخطيطية . ويكون الشراء في حدود اعتمادات الموازنة بمعرفة مدراء الأقسام بالجمعية المختلفة وعلى أن تتولى إدارة المشتريات إجراءات الشراء والتعاقد.

المادة الثامنة

يتعين على جميع العاملين في مجال الشراء الإمام بأحكام هذه اللائحة ولا يمكن أن يكون عدم الإمام بها مبرراً مقبولاً لمخالفتها.

الرقم:
التاريخ:
المشروعات:
الموضوع:

المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية الدعوة والإرشاد
وتوعية الجاليات بالبصر



- يراعى في تأمين مشتريات الجمعية وتنفيذ ما تحتاجه من مشروعات وأعمال القواعد الأساسية التالية: لجميع الأفراد والمؤسسات الراغبين في التعامل معها من توافر فيهم الشروط التي تؤهلهم لهذا التعامل فرصة متساوية ويعاملون على قدم المساواة. توفير معلومات كاملة وموحدة عن العمل المطلوب للمتافقين بما يمكنهم من الحصول على هذه المعلومات في وقت واحد ويحدد ميعاد واحد لتقديم العروض لتعامل الجمعية في سبيل تأمين مشترياتها وتنفيذ مشروعاتها وما تحتاجه من أعمال مع الأفراد والمؤسسات المرخص لهم بممارسة العمل الذي تقع في نطاقه الأعمال أو المشتريات الازمة . يجب أن يتم الشراء أو تأمين الأعمال بأسعار عادلة لا تزيد عن الأسعار السائدة.
- لا يجوز قبول العروض والتعاقد بموجبها إلا طبقاً للشروط والمواصفات الموضوعية. على الجمعية أن تفسح المجال في تعاملها لأكبر عدد ممكن من المؤهلين العاملين في النشاط الذي يجري التعامل فيه بحيث لا يقتصر تعاملها مع أشخاص أو مؤسسات معينة .

المادة العاشرة

بعد مدير إدارة المشتريات وبالتنسيق مع الإدارات المختلفة بالجمعية خطة الشراء السنوية للجمعية ويتم البدء في إعدادها قبل انتهاء السنة المالية ليتم العمل بموجتها في السنة اللاحقة، وتهدف إلى عدم تجميد أموال وأصول الجمعية وكذلك التخطيط لعملية الشراء وللحصول على أفضل العروض وأفضل الأسعار.

المادة الحادية عشر

يتم الشراء بإحدى الطرق الآتية :

الأمر المباشر الممارسة

المناقصة المحدودة المناقصة العامة

المادة الثانية عشر

المقصود بالشراء بالأمر المباشر اتمام عملية الشراء بالاتصال المباشر بالمورد والتفاوض والتعاقد معه بدون حاجة إلى إجراء اتصالات مع غيره من الموردين وتتبع هذه الطريقة في الحالات الآتية : حد الشراء المباشر المقرر دون عروض حتى مبلغ 10 ألف ريال وجود الأصناف المراد شراؤها لدى جهة واحدة محتكرة لها عندما تكون الأصناف المطلوبة من مصدر حكومي ووحيد . عندما تكون قيمة المشتريات بسيطة لا تتحمل المناقصة المحدودة أو الممارسة . الأصناف والمهام المستحدثة لتجربتها واختبارها بشراء الأصناف التي تفرضها الحاجة الملحة على أن يقتصر الشراء على أقل قدر تتطلبها الحاجة حتى تستوفي إجراءات الشراء بالطرق الأخرى

المادة الثالثة عشر

المقصود بالشراء بالمارسة اتمام عملية الشراء بعد التفاوض مع مجموعة من الموردين وتتبع هذه الطريقة في الحالات الآتية : الأصناف أو الأعمال التي تميز بناحية فنية لا يستطيع توفيرها إلا أخصائيون وفنيون معينون. الأصناف التي سبق طرحها في مناقصة عامة ولكن جميع الأسعار المقدمة وجدت غير مقبولة ، ولا يسمح الوقت بطرحها في مناقصة عامة أخرى . الأصناف التي تقتضي طبيعتها أن يكون شراؤها من أماكن انتاجها .

الأصناف والمقولات والخدمات التي لا تتناسب قيمتها التقديرية مع تكاليف إجراء المناقصة . الأصناف التي يرى المدير العام للشركة ان مصلحة الشركة تقتضي بعدم طرحها في مناقصة عامة . وفي حالة توافر أي من الحالات السابقة تشكل لجنة للقيام بالمارسة بقرار من المدير العام ، ويراعى في تشكيل هذه اللجنة ان تضم العناصر التي تتناسب وظائفهم وخبرتهم مع طبيعة الأصناف المشتراء وأهميتها ، وتعهد اللجنة محضراً يوضح أسماء الموردين المشتركون بالمارسة واسس المفاضلة بينهم ثم ما توصي به ، ويجب أن يدعم المحضر بالمستندات الدالة على ما جاء به ، لتكون تحت تصرف جهة المراجعة . ويلاحظ ان التوصية بالأختيار لا تعد نهائية إلا بعد اعتمادها من المدير العام التنفيذي للجمعية



المناقصة المحددة هي إحدى صور المناقصة التي يقتصر الإشتراك فيها على عدد محدود من الموردين (كالمقيدين بسجل الموردين أو بعضهم) على أن يراعى في هذا الاختيار الكفاية المالية

والسمعة الحسنة ويسرى على هذا النوع من المناقصة جميع القواعد والإجراءات المنظمة للمناقصة العامة فيما عدا شرط الإعلان في الصحف ، حيث يتم دعوة الموردين للإشتراك في المناقصة المحددة ويسلم بذلك

المناقصة العامة كطريقة من طرق الشراء هي "مجموع عادة الإجراءات التي تهدف إلى توجيه الدعوة إلى عامة الموردين المحتللين لكي يشتراكوا في الموقف موضوع المناقصة وذلك ل توفير عنصر التتفاوض فيما بينهم بقصد الوصول إلى أفضل الشروط والأسعars " .

وتتمثل الإجراءات التي يجب اتباعها في حالة الشراء بالمناقصة العامة فيما يلى : يشكل المدير العام التنفيذي للجمعية للجان الآتية : لجنة إعداد شروط المناقصة وشروط طرحهالجنة فتح المظاريف وتقييم العروض لجنة البت في العطاءات المقيدة.

يقوم أخصائي المشتريات بتتأمين احتياجات الجمعية من المشتريات وفق ما يلى :

استقبال طلب الشراء واستلام طلب الشراء وفق النموذج المخصص لذلك من التأكيد من استيفاء الطلب وتوقيع رئيس القسم المستفيد التأكيد من إدارة الإدارية المالية لاعتماد الطلب من الإدارة لجنة البت في العطاءات المقيدة.

المادة السادسة عشر

استلام أمر الشراء من إدارة المشتريات

استخدام طلب فتح الاعتماد والمصدر وبمبلغ وسلماء اجراءات الشراء قبل ارجاعه للمدير المالي

احتandom طلب بارسال أصل طلب البنك وترسل النسخة الأولى مع المرفقات إلى قسم

الاطلاع على الإشعار ويتأكد من صحة المبلغ واسم المصدر يطبّق البيانات مع نسخة طلب فتح الاعتماد

الاعتماد ويجهله للمحاسب المختص قيد المعلومات في سجل الاعتماد وأحالته للحفظ وإرسال نسخة من الاعتماد إلى قسم المشتريات

للذباقعف مبلغ التأمين و العمولة و أي مصاريف ينكيه أخرى سداد ما تبقى من الاعتماد بعد استلام المستندات من البنك تسليم المواد

بعد سند استلام بالمشتريات بعد الفحص سداد قيمة التخليص والجمارك (إن وجدت)

تسخير المشتريات التأكيد من سلامية إجراءات استلام المشتريات وإجراءات التسخير والتأكيد من البدء في إجراءات

فقد الإعتماد المستند